

التكليف 1
مقرر: قضايا بحثية 3 – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: علي القرني
الرقم الجامعي: 253002107



المهمة المطلوبة:
المراجعة النقدية للدراسات السابقة



العنوان: دور القيادة الرقمية الرشيقة في تعزيز الامتثال لسياسات الأمن السيبراني وحماية الخصوصية.
[رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية](#)

الدراسات السابقة محل المراجعة النقدية:

- الدراسة الأولى: الإدارة الرقمية وأثرها في الأداء المؤسسي (بن دعجم، 2026).
- الدراسة الثانية: النهج القانوني السعودي للجريمة السيبرانية: تحليل مقارنة بين المملكة العربية السعودية وأستراليا (موافي والمرّي، 2026).
- الدراسة الثالثة: تحليل مقارنة للأطر التنظيمية للذكاء الاصطناعي في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني والخصوصية في الاتحاد الأوروبي ودولة قطر (ثاقب وأمين، 2026).
- الدراسة الرابعة: حماية الخصوصية الرقمية في العصر الحديث: دراسة تحليلية وصفية (حسين وأباكر، 2026).

المقدمة العامة للمجال البحثي

شهدت البيئات التنظيمية والمؤسسية المعاصرة تحولاً جوهرياً نحو الرقمنة الشاملة ونشر الأنظمة الذكية والسحابية. أدى هذا التوسع المتسارع إلى ظهور تحديات سيرانية وتشريعية معقدة ترتبط مباشرة بحماية خصوصية البيانات، ومكافحة الانتهاكات الرقمية، وإدارة مخاطر خوارزميات الصندوق الأسود. لم يعد الصمود السيراني مرتعناً بالبنية الفنية الصرفة للأنظمة، بل بات يعتمد على كفاءة المساءلة المؤسسية، والتقويم الإداري، وفعالية النمط القيادي. تبرز هنا الأهمية الأكاديمية لإجراء مراجعة نقدية مجهرية للأدبيات الحديثة (2026م)؛ بهدف عزل الفجوات المنهجية والمعرفية، وتأسيس منطلق استراتيجي يربط القيادة الإدارية بالامتثال الرقمي المستدام.

الدراسة الأولى: الإدارة الرقمية وأثرها في الأداء المؤسسي

- **ملخص الدراسة:** اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي عبر أداة الاستبيان لقياس أثر الإدارة الرقمية على جودة واستدامة الأداء المؤسسي بقطاعات الحوكمة.
- **النتيجة الجوهرية:** أثبتت الدراسة أن أضعف حلقات الإدارة الرقمية تكمن في ضعف أو غياب آليات التقويم والمراقبة الدقيقة وأدوات والمساءلة الإدارية الحازمة.
- **نقاط القوة:** التميز في ربط الحوكمة التنظيمية بمؤشرات كفاءة الأداء الفعلي، وتقديم تشخيص واقعي للهيكل البيروقراطية.
- **نقاط القصور:** الاعتماد المفرط على أدوات القياس الذاتي (الاستبيان المغلق)، مع إغفال كامل للأبعاد التقنية والفنية التابعة لملفات الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية.

الدراسة الثانية: المنظومة التشريعية السيبرانية في السعودية: تحليل مقارنة مع أستراليا

- ملخص الدراسة: تحليل مقارنة (Narrative Review) للأطر القانونية السعودية (نظام مكافحة جرائم المعلوماتية وضوابط 2024-2ECC) مقابل النموذج الفيدرالي الأسترالي التعددي.
- النتيجة الجوهرية: تفوق النموذج السعودي في سرعة تنسيق الأزمات واحتواء التهديدات نظراً لمركزيته التنظيمية الصارمة (سلطة NCA المباشرة والمُلزمة).
- نقاط القوة: الشمولية والطباقية القانونية (الربط بين التشريع الجنائي والمسؤولية المؤسسية)، وأنسنة الأمن السيبراني بدمج الأبعاد السلوكية والاجتماعية للجرائم.
- نقاط القصور: الاختصار على المراجع السردية وغياب التحقق الميداني للبيانات الأولية، مع رصد ظاهرة "نقص الإبلاغ الثقافي" عن الحوادث خوفاً على السمعة الاعتبارية للمنشآت.

الدراسة الثالثة: أطر حوكمة الذكاء الاصطناعي في التكنولوجيا المالية: الاتحاد الأوروبي وقطر

- ملخص الدراسة: تحليل وثائقي مقارنة (Document Analysis) للأطر التنظيمية والخصوصية الحاكمة لخوارزميات قطاع التكنولوجيا المالية بناءً على 17 متغيراً هيكلياً.
- النتيجة الجوهرية: يميل الاتحاد الأوروبي لإدارة المخاطر بقوانين ملزمة وإنفاذ صارم (EU AI Act)، مقابل مرونة قطرية تعتمد على المبادئ اللينة والرقابة الطوعية (QAIG).
- نقاط القوة: التماثل والعمق التحليلي العالي للمتغيرات الـ 17، مع التميز في طرح بديل استراتيجي يدمج الحوكمة الذكية بأخلاقيات التمويل الإسلامي.
- نقاط القصور: الجمود النظري والاقتصار على تحليل الوثائق السياسية دون دعمها ببحوث تجريبية أو قياس ميداني لكلفة الامتثال في بيئات الشركات الناشئة.

الدراسة الرابعة: فجوات الخصوصية الرقمية في بيئات هندسة البرمجيات

- ملخص الدراسة: منهج وصفي تحليلي (مصفوفة امتثال ومقابلات) لفحص التزام 66 تطبيقاً ذكياً بتشريعات الخصوصية المعاصرة (GDPR, CCPA, PDPL السعودي).
- النتيجة الجوهرية: كشفت الأرقام تدنياً حاداً في الامتثال الفني للمطورين؛ حيث بلغت نسبة الالتزام بمبدأ "المسؤولية" 12.1%، وبروتوكولات الإبلاغ عن الاختراقات 4.5% فقط.
- نقاط القوة: الأصالة الأكاديمية في تجسير الفجوة بين لغة القانون المجردة وآليات هندسة البرمجيات الاستباقية (Privacy by Design).
- نقاط القصور: الضبابية الجغرافية لعينة التطبيقات، مع عدم استغلال مخرجات المقابلات الكيفية في تفسير الدوافع السلوكية وراء انخفاض نسب الامتثال.

الاتجاهات البحثية السائدة

- **التركيز النظري المجرد:** هيمنة الدراسات التي تقف عند حدود "التوصيف والتحليل السردى" للنصوص القانونية والسياسات العامة، دون قياس كفاءة أثرها الميداني.
- **قصور المناهج السببية:** ندرة اعتماد المناهج شبه التجريبية، أو النماذج الإحصائية متعددة المتغيرات، مقابل السيطرة الكاملة للمناهج الوصفية ودراسات الحالة.
- **الفصل بين التقنية والإدارة:** التعامل مع ملفات الأمن السيبراني والخصوصية كأبعاد برمجية وفنية صرفة، بمعزل عن المتغيرات التنظيمية والأنماط القيادية الحاكمة لسلوك الأفراد.

الفجوات البحثية المحتملة

- **الفجوة الأولى:** غياب دراسة سببية ميدانية تقيس أثر الأنماط القيادية المعاصرة على مستويات التزام الكوادر البرمجية والموظفين بالتشريعات السيبرانية (مثل نظام حماية البيانات الشخصية السعودي (PDPL).
- **الفجوة الثانية:** عدم وجود نموذج مفاهيمي يوازن إدارياً بين تفعيل أدوات المساءلة والرقابة الصارمة، والحفاظ على مرونة وسرعة التحول الرقمي دون تجميد الابتكار.
- **الفجوة الثالثة:** إغفال توظيف الأبعاد السلوكية والثقافية (Cybersecurity Culture) لمعالجة تحديات "نقص الإبلاغ" والتكتم الثقافي عن الاختراقات الرقمية داخل المنشآت.

الخلاصة العامة

- تكشف المراجعة النقدية للأدبيات أن حوكمة الأمن الرقمي والخصوصية تعاني من فجوة واضحة بين صرامة التشريعات وضعف التطبيق الفعلي والمراقبة الداخلية (12.1% امتثال للمسؤولية).
- يتطلب هذا الواقع تجاوز مرحلة "التوصيف الفني أو القانوني" والانتقال نحو صياغة حلول إدارية وهيكلية متكاملة.
- يمثل هذا النقص فرصة بحثية أصيلة وبوابة لبناء مشروع أطروحة دكتوراه رصين يستهدف: تطوير نموذج قيادي تنظيمي رشيق، يعمل كموجه استراتيجي وممكن مؤسسي لتحويل سياسات الأمن السيبراني إلى ثقافة سلوك طوعي مستدام، دعماً للمستهدفات السيبرانية لرؤية السعودية 2030.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

